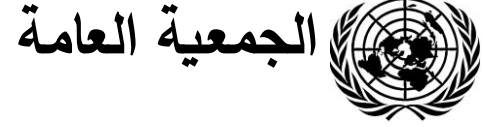


Distr.: General
10 February 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون
البند 143 من جدول الأعمال
إدارة الموارد البشرية

تكوين الأمانة العامة: الموظفون العاملون دون مقابل، والموظفون المتقاعدون، والخبراء الاستشاريون والمتعاقدون الأفراد، ومتطوعو الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

1 - لقد نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المعنون "تكوين الأمانة العامة: الموظفون العاملون دون مقابل، والموظفون المتقاعدون، والخبراء الاستشاريون والمتعاقدون الأفراد، ومتطوعو الأمم المتحدة" (A/77/578). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت برودود خطية وردت في 22 كانون الأول/ديسمبر 2022.

2 - ويشير الأمين العام إلى أن التقرير قُدم عملا بطلب الجمعية العامة الوارد في قراراتها 244/61 و 250/63 و 247/65 و 255/67 و 263/71، وأنه يتضمن شرحا للاتجاهات السائدة في جميع فئات الأفراد من غير الموظفين. وبالإضافة إلى المعلومات المقدمة بشأن ثلاث فئات من الأفراد، هي فئة الأفراد العاملين دون مقابل، وفئة الموظفين المتقاعدين، وفئة الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، يتضمن التقرير لمحة عامة عن متطوعي الأمم المتحدة الذين تعاقدت معهم الأمانة العامة في الفترة 2020-2021 (المرجع نفسه، الفقرات 1-3).



ثانياً - الموظفون العاملون دون مقابل، والموظفون المتقاعدون، والخبراء الاستشاريون والمتعاقدون الأفراد، ومتطوعو الأمم المتحدة

3 - يذكر الأمين العام في التقرير أن خلال فترة السنتين 2020-2021، وظفت الأمانة العامة 565 4 من الموظفين العاملين دون مقابل، و 900 من الموظفين المتقاعدين، و 23 913 من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد. وبلغ عدد تعاقدات متطوعي الأمم المتحدة 4 270 تعاقدًا في جميع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة (المرجع نفسه، الموجز والجدول 1). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العدد الإجمالي المشار إليه من الأفراد من غير الموظفين بلغ 33 648 فردًا خلال فترة السنتين، منهم 900 موظف متقاعد و 23 913 من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، في حين بلغ العدد الإجمالي لموظفي الأمانة العامة 35 762 موظفًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر A/77/580، الجدول 1). وتأمل اللجنة أن تنقيد الأمانة العامة بجميع قرارات الجمعية العامة، وبالنظام الأساسي والإداري المنطبق على هذه الفئات من الأفراد من غير الموظفين، وأن كل الاستثناءات، ولا سيما المتعلقة منها بالموظفين المتقاعدين والخبراء الاستشاريين، ستطبق على أساس استثنائي حقا.

4 - وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة أكدت، في قرارها 263/71، الحاجة إلى نظام شامل وقوي لتخطيط القوة العاملة باعتباره عنصراً رئيسياً في إدارة الموارد البشرية. وأدلت اللجنة أيضاً بتعليقات بشأن تعزيز إدارة التخطيط للقوة العاملة على مستوى المقر في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/7، الفقرة 44). وترى اللجنة الاستشارية أن التخطيط الشامل والفعال للقوة العاملة من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الاعتماد على الأفراد من غير الموظفين، وهي على ثقة من أن المزيد من الجهود سيبدأ من أجل تعزيز التخطيط للقوة العاملة بهدف الاقتصاد في استخدام الأفراد من غير الموظفين، ولا سيما الموظفين المتقاعدين والخبراء الاستشاريين، على ظروف محدودة. ويرد مزيد من تعليقات اللجنة في تقريرها عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية للفترة 2021-2022 (A/77/728/Add.1) وعن سبل المضي قدماً في تنفيذ إصلاحات إدارة الموارد البشرية للفترة 2023-2026 (A/77/728).

5 - ولئن كانت اللجنة الاستشارية تقر بما ورد في التقرير من البيانات وتحليلات الاتجاهات فيما يتعلق بالأفراد من غير الموظفين، فإنها ترى أن التقارير المقبلة، بما فيها الميزانية البرنامجية المقترحة، ينبغي أن تتضمن أيضاً معلومات مفصلة وبيانات مكافئات الدوام الكامل، حسب الاقتضاء، مصنفة حسب الفئات والكيانات والمهام ومصادر التمويل والجنسيات والمجموعات الجغرافية، مصحوبة بصورة أوضح للآثار المالية الناجمة عن الاستعانة بالأفراد من غير الموظفين.

ألف - الموظفون العاملون دون مقابل

6 - يذكر الأمين العام في التقرير أن الموظفين العاملين دون مقابل هم موظفون تنتدبهم إلى الأمم المتحدة الحكومات أو الكيانات الأخرى دون تحميل المنظمة أي تكلفة. ويتألف الصنف الأول من الموظفين العاملين دون مقابل من متدربين داخليين وخبراء معاونين وخبراء في مجال التعاون التقني يُعارون للمنظمة على أساس عدم استرداد التكاليف. ويتألف الصنف الثاني من الموظفين العاملين دون مقابل من موظفين تقدمهم إلى المنظمة الحكومات أو الكيانات الأخرى المسؤولة عن دفع أجور خدماتهم. ويُقبل هؤلاء الموظفون على أساس استثنائي ولغرضين اثنين هما: (أ) تقديم خبرة فنية غير متاحة داخل المنظمة لأداء مهام غاية

في التخصص؛ أو (ب) تقديم المساعدة المؤقتة والعاجلة في حالة إنشاء ولايات جديدة للمنظمة و/أو توسيع ولاياتها. وبلغ عدد التعاقدات 4 708 تعاقدات مع 4 565 شخصا من 147 دولة عضوا بوصفهم موظفين عاملين دون مقابل في الفترة 2020-2021، (منها 3 904 تعاقدات مع 3 797 متدربا داخليا)، حيث قدم كل شخص تم التعاقد معه خدمات إلى المنظمة لمدة نحو 175 يوما. وانخفض عدد التعاقدات مع موظفي الصنف الأول العاملين دون مقابل بنسبة 13,3 في المائة في الفترة 2020-2021 مقارنة بفترة السنتين السابقتين. وانخفضت التعاقدات مع الموظفين من الصنف الثاني بنسبة 8,3 في المائة (A/77/578)، الفقرة 6 (أ) '1' والفقرات 9 إلى 11).

المتدربون الداخليون

7 - جاء في التقرير أن مجموعة المتدربين الداخليين ظلت تشكل أكبر مجموعات الموظفين العاملين دون مقابل على الرغم من انخفاض بنسبة 14,6 في المائة، يعزى أساسا إلى أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تسببت في محدودية فرص التدريب المعلن عنها خلال المرحلة الأولية من الجائحة، عندما كانت ترتيبات العمل للمتدربين آخذة في التغير، فضلا عن بطء الإقبال بعد استحداث فرص التدريب عن بعد. وبسبب السفر والقيود الأخرى التي فرضتها الجائحة، نفذت المنظمة تدبيرا استثنائيا يسمح للمتدربين الداخليين بمواصلة تدريبهم الداخلي لفترة تتجاوز ستة أشهر. ونفذت الأمانة سياسة مكنت المتدربين الداخليين من المضي في تقديم خدماتهم وخبراتهم عن بعد، مما ساعد على منع تعليق برنامج التدريب الداخلي خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020. وخلال فترة السنتين 2020-2021، نفذت 63,5 في المائة من التعاقدات مع المتدربين الداخليين عن بعد (المرجع نفسه، الفقرة 6 (أ) '1' والفقرات 13 إلى 15). ويشار في التقرير إلى أن نحو 4 من كل 5 متدربين داخليين كانوا من مواطني دول أوروبا الغربية ودول أخرى ودول آسيا والمحيط الهادئ. ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، قَدَّم متدربون داخليون من 13 بلدا إضافيا (آيسلندا، بربادوس، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، السلفادور، الصومال، غرينادا، فيجي، ليبيا، ليتوانيا، ملديف، موريتانيا، ناميبيا) خدماتهم في الفترة 2020-2021 (المرجع نفسه، الفقرة 6 (أ) '3'). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خيار التدريب الداخلي عن بعد أدى إلى تحسن طفيف في مشاركة المتدربين الداخليين من مختلف المناطق الجغرافية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينظر في سياسة التدريب الداخلي عن بعد باعتبارها تكملة لبرنامج التدريب الداخلي الحضوري الذي تقدمه المنظمة. واللجنة على ثقة من أن الدروس المستفادة من خيار التدريب الداخلي عن بعد ستتغرز، وأن الحلول الممكنة لتحسين مشاركة متدربين داخليين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا والبلدان النامية ستقدم إلى الجمعية العامة في التقرير المقبل (انظر أيضا الفقرة 10 أدناه).

8 - وعند الاستفسار عن أنشطة التوعية التي تتم في المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع فرص التدريب الداخلي تنشر على بوابة وظائف الأمم المتحدة، وأن الأمانة العامة تقوم حاليا بتحديث تدفقات العمل الخاصة بتعيينات المتدربين الداخليين، وأنها ستتيح لوحة متابعة لجميع المشرفين على التوظيف لإطلاعهم على بيانات التوزيع الجغرافي ونوع الجنس، للاسترشاد بها في اتخاذ قرارات اختيار المرشحين. وقد أدمجت معلومات عن برنامج الأمم المتحدة للتدريب الداخلي في أنشطة التوعية التي تستهدف الدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية لاجتذاب المتدربين الداخليين من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة. وتعمل الأمانة العامة حاليا على استكشاف سبل إضافية لتعزيز فرص إقامة الشبكات للمتدربين

الداخليين العاملين عن بعد، وذلك مثلاً بإنشاء شبكة مكرسة للمتدربين الداخليين وإعداد سلسلة من فعاليات استضافة المحاضرين، التي تتيح للمتدربين المشاركة في الإحاطات التي يقدمها متكلمون على نطاق المنظمة. وزودت اللجنة أيضاً بتفاصيل توزيع فرص التدريب الداخلي حسب اللجان الإقليمية والمجموعات الإقليمية، وبيانات عن المتدربين الداخليين المنتمين إلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

9 - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن أنشطة التوعية، بما فيها التي تستهدف المؤسسات الأكاديمية، وجهود الأخذ بأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى، من شأنها أن تحسن التمثيل الجغرافي في صفوف المتدربين الداخليين. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف الجهود الرامية إلى تعزيز التمثيل الجغرافي العادل ضمن مجموعة مقدمي طلبات التدريب الداخلي، بما يشمل الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان النامية (انظر أيضاً الفقرتين 7 أعلاه و 10 أدناه).

10 - وترى اللجنة الاستشارية أن فرص التدريب الداخلي على الصعيدين الوطني والدولي تشكل استثماراً تقوم به المنظمة، وأنه سيسهم في تجديد شباب القوة العاملة في الأمانة العامة وفي اجتذاب أفضل المواهب. وإن تضع اللجنة ذلك في الاعتبار، وبالنظر أيضاً إلى استمرار التفاوت في التمثيل الجغرافي في صفوف المتدربين الداخليين، فإنها توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض في تقريره المقبل خيارات التمويل الممكنة لجميع أشكال برنامج التدريب الداخلي لكي تنظر فيها الجمعية.

11 - ويشار في التقرير إلى أن الكيانات التي لديها أكبر عدد من المتدربين الداخليين في الفترة 2020-2021 هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما عدده 397 تعاقدًا؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما عدده 339 تعاقدًا؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما عدده 281 تعاقدًا، مقارنة بما عدده 407 تعاقدات و 307 تعاقدات و 363 تعاقدًا في الفترة 2014-2015 لكل كيان من تلك الكيانات، على التوالي (A/77/578، الفقرة 6 (أ) '5'). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمانة العامة ستكثف الجهود الرامية إلى زيادة فرص التدريب الداخلي في المكاتب الموجودة خارج المقر، وفي جميع اللجان الإقليمية، وفي البعثات الميدانية.

الخبراء/المعاونون

12 - يشار في التقرير إلى أن عدد الخبراء المعاونين زاد بنسبة 7,9 في المائة، ليصل إلى 545 شخصاً في الفترة 2020-2021. ويمكن أن تعزى تلك الزيادة إلى نجاح أنشطة التوعية التي تضطلع بها الكيانات من أجل اجتذاب المزيد من البلدان المانحة لدعم ولاية كل كيان منها. وشكّل الخبراء المعاونون من دول أوروبا الغربية ودول أخرى أكبر مجموعة (68,8 في المائة) في الفترة 2020-2021، يليهم الخبراء المعاونون من دول آسيا والمحيط الهادئ (26,5 في المائة). وكانت الكيانات الثلاثة التي لديها أكبر عدد من الخبراء المعاونين في الفترة 2020-2021 هي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (68 تعاقدًا)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (60 تعاقدًا)، ومفوضية حقوق الإنسان (52 تعاقدًا) (المرجع نفسه، الفقرة 6 (أ) '6' إلى '8').

13 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل توزيع الموظفين الفنيين المبتدئين حسب الجنسية والكيان، بما في ذلك المتدربون في البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام على مدى السنوات الخمس الماضية. وزودت اللجنة أيضاً بمعلومات عن الموظفين الفنيين المبتدئين الذين شغلوا وظائف ممولة من الميزانية العادية في الرتب ف-2 و ف-3 و ف-4 بعد انتهاء فترات تعيينهم كموظفين

فنيين مبتدئين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعزز جهود التوعية فيما يتعلق بالخبراء المعاونين من أجل توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء.

نوع الجنس

14 - ويذكر الأمين العام في التقرير أن النساء استأثرن بنسبة 69 في المائة من فرص التدريب الداخلي، مما يمثل زيادة عن نسبة 66 في المائة في الفترة 2014-2015، بينما شغلت النساء ما نسبته 65 في المائة من الخبراء المعاونين، مما يمثل انخفاضاً عن نسبة 68 في المائة في الفترة 2014-2015 (المرجع نفسه، الفقرة 6 (أ) '4' و '9'). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ذكر في تقريره عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية للفترة 2021-2022، أن استراتيجية التكافؤ بين الجنسين تحدد التكافؤ بين الجنسين في نسبة تتراوح بين 47 و 53 في المائة (A/77/590/Add.1، الفقرة 6). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمانة العامة ستبذل مزيداً من الجهود لكفالة التكافؤ بين الجنسين في المنظمة ضمن النطاق الذي وافقت عليه الجمعية العامة (انظر أيضاً الفقرات 19 و 23 و 33 أدناه). ويرد المزيد من تعليقات اللجنة في تقريرها عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية للفترة 2021-2022.

باء - الموظفون المتقاعدون

15 - خلال فترة السنتين 2020-2021، استعانت الأمانة العامة للأمم المتحدة بثلاث فئات مختلفة من الموظفين المتقاعدين، وهم: المتقاعدون والموظفون السابقون غير المتقاعدين والموظفون المحتفظ بهم بعد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة. وكان هناك 3 126 تعاقدًا مع 900 موظف متقاعد من 114 دولة عضواً، مما يمثل انخفاضاً قدره 37,7 في المائة عن فترة السنتين السابقة. ويشمل ذلك 533 2 تعاقدًا مع موظفين متقاعدين، من بينهم ما مجموعه 769 شخصاً ينطبق عليهم تعريف الموظف المتقاعد، استعانت بهم الأمانة العامة خلال تلك الفترة؛ و 99 موظفاً سابقاً غير متقاعد يعملون بموجب 561 تعاقدًا؛ و 32 موظفاً احتفظ بهم بعد تجاوزهم السن الإلزامية لإنهاء الخدمة، يعملون بموجب 32 تعاقدًا. ومقارنة بفترة السنتين 2018-2019، انخفض عدد التعاقدات مع الموظفين المتقاعدين بنسبة 37,7 في المائة، وانخفض عدد الأشخاص المتعاقدين معهم بنسبة 22,1 في المائة، وانخفض عدد أيام العمل بنسبة 24,7 في المائة (A/77/578، والفقرة 6 (ب) '1'، والفقرات 28 إلى 32).

16 - وتشير بعض الجداول إلى فئة "غير ذلك" في إطار "الشبكة الوظيفية"؛ وقد تمت الاستعانة بتلك الفئة في الحالات التي لم تتوافر فيها معلومات عن الفئة الوظيفية. وانخفض عدد الموظفين المتقاعدين في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها بنسبة 52 في المائة، من 186 في الفترة 2018-2019 إلى 90 في الفترة 2020-2021. كما انخفض عدد المتقاعدين والموظفين السابقين من غير المتقاعدين في مناصب صنع القرار في الفترة 2020-2021، في حين زاد عدد الموظفين المحتفظ بهم بعد سن التقاعد من 10 إلى 12 موظفاً (المرجع نفسه، الفقرتان 45 و 46).

17 - ويعزى الانخفاض في عدد التعاقدات والأشخاص المتعاقدين معهم أساساً إلى أثر الجائحة. وبالنظر إلى أن معظم الموظفين المتقاعدين يتم التعاقد معهم في مجالات اللغات والإعلام وخدمات إدارة المؤتمرات، فإن إلغاء الاجتماعات والمؤتمرات بسبب التدابير الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كوفيد-19 أدى إلى انخفاض عدد التعاقدات مع موظفي اللغات وموظفي دعم الاجتماعات. وظلت إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات هي الكيان الذي يضم أكبر حصة من الموظفين المتقاعدين، حيث وظفت ما يقرب من نصف العاملين منهم في الأمانة العامة. وأدى الانخفاض الكبير في الحاجة إلى موظفي خدمات اللغات والاجتماعات أثناء الجائحة إلى انخفاض عدد الموظفين المتقاعدين في الإدارة بنسبة 50 في المائة (المرجع نفسه، الفقرة 6 (ب) '4' والفقرتان 34 و 36). وإذ تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالانخفاض الذي حدث في الآونة الأخيرة في تعاقدات الموظفين المتقاعدين بسبب جائحة كوفيد-19، فإنها تكرر الإعراب عن قلقها إزاء استمرار الاعتماد على الموظفين المتقاعدين، الذي قد يؤثر على الحاجة إلى تجديد شباب الأمانة العامة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحد من الاعتماد على المتقاعدين من أجل تحسين عملية التخطيط لتعاقب أفراد القوة العاملة والنهوض بهدف تجديد شبابها (انظر أيضا الفقرة 4 أعلاه).

18 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تنفذ برنامجا مكرسا للتوعية يتوجه إلى الجامعات والمؤسسات الأخرى المختصة في تدريب المهنيين اللغويين. وتشمل أنشطة التوعية قيام موظفي اللغات العاملين في الأمم المتحدة بزيارات إلى المؤسسات الشريكة، حيث يلقون عروضاً ويقدمون دورات دراسية رئيسية أو يشاركون في حلقات دراسية وحلقات عمل. وتشمل الأنشطة أيضا عقد اجتماعات مع الطلاب وأعضاء هيئات التدريس لعرض أساليب عمل موظفي اللغات في الأمم المتحدة، أو تقديم مزيد من التفاصيل عن المهارات اللازمة، أو تقديم التوجيه إلى هيئات التدريس بشأن الأنشطة التي تنجز في الفصول الدراسية، والتي من شأنها أن تساعد على إعداد المرشحين لامتحانات التنافسية لشغل وظائف اللغات.

19 - ويشار في التقرير إلى أن نسبة النساء من الموظفين المتقاعدين بلغت 37 في المائة، أي أقل من النسبة التي بلغت في الفترة 2014-2015، وهي 45 في المائة (انظر أيضا المرجع نفسه). وكان ما يقرب من نصف الموظفين المتقاعدين من مواطني دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهي حصة ظلت على حالها نسبيا منذ الفترة 2014-2015 (A/77/578)، الفقرة 6 (ب) '3' و '7'. وعند الاستفسار عن المتقاعدين المنتسبين إلى أفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الوظائف الشاغرة يعلن عنها على شبكة الإنترنت وأنها متاحة للجميع، وأن في إطار الجهود العامة التي تبذلها الأمانة العامة في مجال التنوع، فإن التعاقد مع متقاعدين من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة يشكل أيضا أحد الأهداف. وفيما يتعلق بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يشمل ذلك استقدام متقاعدين من القوائم العالمية للمهنيين اللغويين ليعملوا كموظفين لفترات قصيرة بتعيينات مؤقتة أو باعتبارهم من فرادى المتقاعدين اللغويين بغية استكمال قدرات ملاك الموظفين الأساسي خلال مواسم ارتفاع عبء العمل. وفي الغالب، يمتلك موظفو اللغات السابقون المتقاعدون حاليا ما يلزم من الخبرة اللغوية، ولهم سجلات مهنية مؤكدة، ويحرصون على الامتثال لمعايير الأداء، ويتمتعون بالكفاءات التي تشترطها المنظمة. وتجرى حاليا امتحانات تنافسية لشغل وظائف لغوية عن بعد، مما يزيد في سهولة المشاركة انطلاقا من أي منطقة في العالم. وما فتئت الإدارة تجدد أيضا قوائم المؤهلين للوظائف اللغوية بإضافة المرشحين الناجحين الجدد المنتسبين إلى جميع المناطق الجغرافية، كما إنها تواصل الاضطلاع بأنشطة التوعية الموجهة إلى الجامعات المؤهلة وغيرها من المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى إتاحة فرص التدريب الداخلي في المهام اللغوية. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمانة العامة ستعزز جهودها الرامية إلى كفالة التمثيل الجغرافي العادل عند التعاقد مع موظفين متقاعدين في المستقبل.

20 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مقرر الجمعية العامة 408/51 ينص على فرض قيود على مدة الخدمة والحد الأقصى للإيرادات، ويحدد الإيرادات الممكن أن يحصل عليها مقابل الخدمة المتقاعدون الذين يتلقون معاشا تقاعديا من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في مبلغ 22 000 دولار في السنة التقويمية (باستثناء المتقاعدين من دوائر اللغات). وحدد المقرر المذكور فترات توظيف المتقاعدين، في جميع الحالات، في ما لا يزيد عن ستة أشهر في السنة التقويمية. ولا يجوز أيضا أن يتقاضى موظفو خدمات اللغات أكثر من المعادل النقدي لفترة تمتد 125 يوما في السنة التقويمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز التعاقد مع الموظفين المتقاعدين برتبة معادلة أعلى من الرتبة التي انتهت فيها خدمتهم في المؤسسة المعنية. وتشير اللجنة أيضا إلى توصيتها السابقة بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام الداعي إلى زيادة الحد المنصوص عليه للإيرادات المسموح بها لموظفي الأمم المتحدة السابقين المتقاعدين (A/71/557، الفقرة 54، بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها 263/71). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتضمن تقارير الأمين العام المقبلة معلومات مالية تفصيلية عن حالات تعاقد كيانات الأمانة العامة مع المتقاعدين.

جيم - الخبراء الاستشاريون والمتعاقدون الأفراد

21 - يذكر الأمين العام في تقريره أن في الفترة 2020-2021، كان هناك 60 671 تعاقدًا مع 23 913 من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد من 188 دولة عضوا، مما يمثل انخفاضًا في عدد التعاقدات قدره 19 في المائة عن فترة السنتين السابقة، وذلك على النحو التالي: 11 562 خبيرًا استشاريًا (زيادة قدرها 28,8 في المائة) يقدمون خدمات في إطار 21 120 تعاقدًا (زيادة بنسبة 34,8 في المائة)؛ و 12 351 من المتعاقدين الأفراد (انخفاض قدره 30,4 في المائة) يقدمون خدمات في إطار 39 551 تعاقدًا (بانخفاض قدره 33,1 في المائة) (A/77/578، الفقرة 6 (ج) '1'). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل التوزيع حسب الشبكات الوظيفية والمجموعات الإقليمية.

22 - وفي الإدارات/المكاتب واللجان الإقليمية والمحاكم، كان هناك 34 315 تعاقدًا مع خبراء استشاريين ومتعاقدين أفراد: 20 370 للخبراء الاستشاريين، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 27 في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة، و 13 945 للمتعاقدين الأفراد، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 6 في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. وفي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال الوجود السياسي، سُجِّلَ 26 356 تعاقدًا خلال فترة السنتين 2020-2021، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 42 في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة (المرجع نفسه، الفقرتان 53 و 54).

23 - ويشار في التقرير إلى أن النساء يمثلن ما نسبته 40,9 في المائة من الخبراء الاستشاريين وما نسبته 27,8 في المائة من المتعاقدين الأفراد، مما يدل على اتجاه تصاعدي منذ الفترة 2014-2015 (انظر أيضا الفقرة 14 أعلاه). وكان 41 في المائة من الخبراء الاستشاريين من مواطني دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهو ما يمثل انخفاضًا من 43 في المائة في الفترة 2014-2015. وكان ثلثا المتعاقدين الأفراد من مواطني الدول الأفريقية، مما يمثل انخفاضًا قدره 13 نقطة مئوية عن الفترة 2014-2015، وذلك بسبب إغلاق عمليات حفظ السلام أو تخفيضها (A/77/578، الفقرتان 6 (ج) '4' و '5' والفقرة 72).

24 - وتعزى الزيادة في التعاقدات مع الخبراء الاستشاريين إلى ما يلي: زيادة في المشاريع الخاصة التي تتطلب معارف متخصصة (من قبيل تحليل البيانات وتحسين الأعمال وإدارة التغيير) والخبرات القائمة على

توسيع الولايات (من قبيل استحداث مبادرات إضافية في مجال الاستدامة وإدارة الهياكل الأساسية في الميدان عن بعد)، وزيادة في التمويل المتاح للمشاريع؛ والحاجة إلى القدرات التي يتم التزود بها من مصادر محلية بسبب القيود المفروضة على السفر في سياق جائحة كوفيد-19. ويعزى النقصان في التعاقدات مع المتعاقدين الأفراد إلى ما يلي: إغلاق البعثات الميدانية (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو)؛ وانخفاض الاحتياجات من الخدمات المرتبطة بالموقع نتيجة لزيادة العمل عن بُعد خلال جائحة كوفيد-19؛ وانخفاض الاحتياجات من خدمات إدارة المؤتمرات والترجمة التحريرية في الموقع؛ وإسناد الخدمات إلى مقدمي خدمات من أطراف ثالثة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي) (المرجع نفسه، الفقرة 6 (ج) '2' و '3' والفقرة 60 (أ)).

25 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البيانات الواردة في التقرير لا تشمل الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد الذين تم التعاقد معهم عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات شاملة حسب الكيانات عن الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد الذين يتم التعاقد معهم عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات (انظر أيضا A/77/7، الفقرات ثانيا-21 وثالثا-74 و ب إ 2-2). وستدلي اللجنة بمزيد من التعليقات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 والتقارير المقبلة عن بعثات حفظ السلام.

26 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة كررت في قرارها 263/71 الإعراب عن قلقها إزاء الزيادة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وبخاصة في الأنشطة الأساسية للمنظمة، وتؤكد ضرورة الحرص، لدى الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، على الامتثال لقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وبخاصة الجزء الثامن من قرارها 221/53، وضرورة اختيار هؤلاء الخبراء على أساس أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعين إلى أقصى حد ممكن بالقدرات المتوفرة داخل المنظمة. كما إن اللجنة ومجلس مراجعي الحسابات أعربا مرارا وتكرارا عن قلقهما إزاء الزيادة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين على نطاق المنظمة برمتها (انظر على سبيل المثال تقرير اللجنة عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/77/574)). ومع التسليم بالحاجة إلى خبرات خارجية متخصصة في حالات محددة، تلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق الزيادة المستمرة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وتكرر التأكيد على ضرورة بذل كل جهد ممكن للحد من كثرة الاعتماد على الخبراء الاستشاريين والاستفادة من الخبرات والمهارات المتوفرة في الأمانة العامة.

27 - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك نقص في الوضوح بشأن المهام/الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها الاستشاريون بدلا من أن يتولاها الموظفون بسبب الافتقار إلى الخبرات الداخلية في الأمانة العامة. وتأمل اللجنة أن يشمل التقرير المقبل تحديد تلك المهام/الأنشطة الأساسية بتفصيل، وأن يتضمن تفاصيل توزيعها على الخبراء المعنيين حسب كيانات الأمانة العامة. وتعترم اللجنة الاستشارية العودة إلى استعراض هذه المسألة في سياق مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

دال - متطوعو الأمم المتحدة

28 - ويشار في التقرير إلى أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يتيح خمس فئات تعاقدية (الخبراء، والأخصائيون، والشباب، والجامعة، والمجتمع المحلي) لتلبية الاحتياجات المتنوعة لمختلف كيانات الأمم المتحدة. ويمكن لمتطوعي الأمم المتحدة أن يعملوا في مهام وطنية أو دولية وأن يسهموا في النهوض بولايات الأمم المتحدة ومبادئها وفي تعزيز تعددية الأطراف والاستدامة من خلال العمل المباشر الملموس (A/77/578، الفقرتان 84 و 85). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الدور الذي يؤديه متطوعو الأمم المتحدة في النهوض بولايات الأمم المتحدة وتعزيز مبادئها.

29 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البيانات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة أدرجت في التقرير بهدف عرض نظرة عامة أكثر شمولاً عن القوة العاملة في الأمانة العامة، بما فيها جميع فئات الأفراد من غير الموظفين ضمن الأمانة العامة. وترحب اللجنة الاستشارية بإدراج متطوعي الأمم المتحدة باعتبارهم فئة من الأفراد من غير الموظفين.

30 - وخلال فترة السنتين 2020-2021، استضاف 43 كياناً من كيانات الأمانة العامة 270 4 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة في 132 موقعا و/أو منطقة منتدب إليها، وتزايد عددهم في النصف الثاني من فترة السنتين. وخلال فترة السنتين تلك، كان 72,6 في المائة من جميع متطوعي الأمم المتحدة العاملين في جميع كيانات الأمانة العامة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين. وفي عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة، كانت نسبة متطوعي الأمم المتحدة الدوليين أعلى من ذلك، حيث مثلت 91 في المائة من جميع متطوعي الأمم المتحدة العاملين في العمليات الميدانية (المرجع نفسه، الصفحة 85). وترد في المرفق الرابع للتقرير معلومات مفصلة عن متطوعي الأمم المتحدة، مع تفاصيل توزيع متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين حسب الكيان والجنسية ومكان الانتخاب.

31 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتقديرات مبدئية للتكاليف السنوية لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين في أربعة مواقع حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على النحو التالي:

(أ) في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، 512,69 دولاراً لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة و 61 828,40 دولاراً لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة؛

(ب) في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 21 157,65 دولاراً لمتطوع وطني من متطوعي للأمم المتحدة و 53 623,77 دولاراً لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة؛

(ج) في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، 19 570,70 دولاراً لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة و 65 208,77 دولاراً لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة؛

(د) في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، 26 678,75 دولاراً لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة و 65 740,33 دولاراً لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة.

32 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت مرارا وتكرارا بإدراج المزيد من الوظائف الوطنية لمتطوعي الأمم المتحدة في الميزانيات المقترحة، حسب الاقتضاء (انظر مثلاً A/76/760، الفقرة 53،

بالصيغة التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها (274/76). ومع مراعاة الفرق في التكاليف بين متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين، وأهمية بناء القدرات الوطنية، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل المزيد من الجهود من أجل زيادة الاستعانة بمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، حسب الاقتضاء. وتعترم اللجنة العودة إلى استعراض هذه المسألة في سياق مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

33 - وبشكل عام، حقق متطوعو الأمم المتحدة التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالأمانة العامة في فترة السنتين 2020-2021. وفيما يتعلق بالتوزيع من حيث نوع المهمة، مثلت النساء 49,1 في المائة من التعاقدات الدولية و 53,7 في المائة من التعاقدات الوطنية خلال هذه الفترة. وكان متوسط عمر جميع متطوعي الأمم المتحدة المتعاقد معهم في الأمانة العامة خلال فترة السنتين 2020-2021 ما قدره 37,1 سنة. وكان متوسط عمر النساء 34,5 سنة - أي أقل من متوسط عمر الرجال بنحو 3 سنوات (انظر أيضا الفقرة 14 أعلاه). وأتى معظم متطوعي الأمم المتحدة من الدول الأفريقية، حيث أسهمت هذه الدول بنسبة 45,2 في المائة من جميع متطوعي الأمم المتحدة في كيانات الأمانة العامة، تلتها دول آسيا والمحيط الهادئ (19,8 في المائة)، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى (19,2 في المائة)، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (11,9 في المائة)، ودول أوروبا الشرقية (4,0 في المائة) (A/77/578)، الفقرات 87 و 90 و 91). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل مزيدا من الجهود لتحسين التوازن في التمثيل الجغرافي في صفوف متطوعي الأمم المتحدة الدوليين. وتأمل اللجنة أن معلومات مستكملة ستقدم في التقرير المقبل وفي سياق التقرير الشامل عن عمليات حفظ السلام.

ثالثا - خاتمة

34 - رهنا بتعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.